الإنتربول

موجز

الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الجريمة السيبرية

مقدمة

تشكل الجريمة السيبرية أحد أسرع ما تواجهه البلدان الأعضاء في الإنتربول من أشكال الجرائم عبر الوطنية تناميا. وبينما أثمر النمو السريع للإنترنت والتكنولوجيا الرقمية عن نمو اقتصادي واجتماعي، أسفر ازدياد الاعتماد على الإنترنت عن ارتفاع مستوى المخاطر ومكامن الضعف وعن فتح فرص جديدة لارتكاب الجرائم.

وطبيعة الجريمة السيبرية التي لا تعرف الحدود الجغرافية تضع تحديات في وجه أجهزة إنفاذ القانون تحول دون تحركها بفعالية لمواجهة تلك الجريمة بفعل تعذر إجراء تحقيقات عبر الحدود ووجود مصاعب قانونية وتباين في القدرات بين بلد وآخر.

والأدلة الرقمية المتعلقة بالعديد من الجرائم السيبرية موجودة، خلافا للأدلة المتعلقة بالتحقيقات الأخرى، لدى القطاع الخاص الذي يشغّل ويحدّث أجزاء عديدة من بنى الإنترنت التحتية؛ ولذلك، يتعين على جهات معينة متعددة التعاون للتصدي للتهديدات السيبرية المعاصرة.

النطاق

تعرض استراتيجية مكافحة الجرائم السيبرية الخطة التي وضعها الإنتربول لمؤازرة الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء لمكافحة الجرائم السيبرية وذلك بتنسيقه وتوفيره الإمكانات الشرطية المتخصصة من عام 2016 إلى عام 2020. وستراجَع الخطة دوريا للتأكد من أنها لا تزال ذات صلة بالواقع الراهن وأنها ما برحت تردّ على التهديدات الناشئة في البيئة الدينامية التي يعمل فيها الإنتربول وأنها تستجيب لتطلعات البلدان الأعضاء.

والغرض الرئيسي لبرنامج الإنتربول لمكافحة الجرائم السيبرية هو استهداف "الجرائم السيبرية المحض"، أي الجرائم التي تطال أجهزة الحواسيب ونظم المعلومات بهدف دخول الجهاز بدون إذن أو حرمان مستخدم شرعي من دخوله (عادة عبر استخدام برمجيات خبيثة).

غير أن الإنتربول يدرك أهمية مكافحة الجرائم التي تُرتكب عبر الإنترنت، إذ إن استخدام الحواسيب ونظم المعلومات يزيد الجرائم التي تشمل، في ما تشمل، الاحتيال المالي واستخدام الإرهابيين لشبكات التواصل الاجتماعي. يضاف إلى ذلك اشتداد الطلب على الإمكانات في مجال جمع الأدلة الرقمية لدعم مكافحة أنواع عديدة من الجرائم.

"جعل الفضاء السيبري أكثر أمانا للجميع عن طريق مساعدة البلدان في الكشف عن الاعتداءات السيبرية وعن مرتكبيها".

مسارات العمل

تتضمن الاستراتيجية خمسة مسارات عمل تهدف كلها إلى مساعدة البلدان الأعضاء على الكشف عن الاعتداءات السيبرية وعن مرتكبيها، ومسارات العمل هذه هي التالية:

1. **تقييم التهديدات وتحليلها ورصد اتجاهاتها**
الكشف عن الجرائم السيبرية ومرتكبيها والمجموعات التي تقف وراءها من خلال تقييم التهديدات وتحليلها ورصد اتجاهاتها، والتوصل إلى نتائج مؤكدة في هذا الشأن.

2. **الاطلاع على البيانات الرقمية الأصلية والاستفادة منها**
تيسير الوصول إلى البيانات المتعلقة بالاعتداءات السيبرية والأدوات المفيدة والشركاء لتعزيز جمع البيانات والاستفادة منها بشكل أفضل.

3. **إدارة الأدلة الرقمية**
إدارة الأدلة الرقمية لأغراض التحقيقات والملاحقات القضائية: جمع القرائن الرقمية وفقا للقانون، وحفظ الأدلة وعرضها بشكل مفهوم ومقبول لدى المحاكم.

4. **الربط بين المعلومات السيبرية والمعلومات الفعلية**
العثور على العلاقة القائمة بين الآثار الرقمية والمعلومات الفعلية ليتسنى تحديد مكان مرتكبي الجرائم السيبرية المحتملين.

5. **التوحيد والتشغيل البيني**
تحسين مستوى العمل سوية على صعيد العمليات والتنسيق على المستوى العالمي والحث على توحيد التشريعات.

القدرات والتنفيذ

ينفَّذ برنامج مكافحة الجريمة السيبرية من مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار الموجود في سنغافورة الذي يضم مركزا متعدد الاختصاصات لمكافحة الجريمة السيبرية ومختبرا للأدلة الرقمية ومركز ابتكار.

وستُنفَّذ مسارات العمل هذه باستخدام مجموعة من قدرات الإنتربول الشرطية؛ وقد تمت مواءمتها مع برنامجي الإنتربول العالميين الآخرين (مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والناشئة) لضمان اتباع نهج متسق وفعال لمكافحة كل أشكال الجريمة عبر الوطنية.

نموذج عمل الإنتربول

تتزايد جرائم اليوم تعقيدا وتشعبا. وهي مترابطة وتتخذ طابعا شموليا، وتُرتكب في العالمين الفعلي والافتراضي. وتشتد الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعاون شرطي متعدد الأطراف للتغلب على الصعوبات الأمنية التي تعيشها مجتمعاتنا.

والإنتربول، ببلدانه الأعضاء الـ 190، في موقع فريد يتيح له العمل مع أجهزة إنفاذ القانون في العالم أجمع لتعزيز قدرتها على منع الجريمة وكشف هوية المجرمين واعتقالهم. والشراكات القائمة مع منظمات إقليمية ودولية أخرى تمتّن النهج الموحد المتبع لمواجهة التحديات المشتركة.

وتتمحور أنشطة الإنتربول حول ثلاثة برامج عالمية للتصدي للجريمة، هي مكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة والناشئة، ومكافحة الجريمة السيبرية؛ ويقوم كل منها على استراتيجية للفترة 2016 - 2020. وستتغيّر هذه الاستراتيجيات والأنشطة المشمولة لتعكس تغيّر البيئة المحيطة.

وتدعم هذه البرامجَ جميعا مجموعةٌ من الأدوات الشرطية التي تضعها المنظمة بتصرف البلدان الأعضاء. وهذه الأدوات هي إدارة البيانات الشرطية، والتحليل الجنائي، ودعم الأدلة الجنائية، ومؤازرة التحقيق بشأن الفارّين، ومركز العمليات والتنسيق، وبناء القدرات والتدريب، والابتكار، والمشاريع الخاصة.

INTERPOL General Secretariat - 200, quai Charles de Gaulle - 69006 Lyon - France - www.interpol.int

شباط/فبراير 2017